المحاضرة الخامسة: هيئات التأمين

مع اتساع دائرة الخطر، توجه الأشخاص إلى فكرة نقله للآخرين بمقابل مغري، فظهر التأمين كعمل منظم اتخذه البعض كمهنة لهم بهدف الربح، ما دفع إلى تنظيم هذا القطاع في شكل هيئات متخصصة لها وجود تجاري وقانوني وذات التزامات اقتصادية وقانونية، وقد تعددت أشكال هذه الهيئات بتعدد أشكال التأمين والقواعد السارية في كل دولة، وفيما يلي أهم أشكال هيئات التأمين:

أولا: شركات التأمين المساهمة

1

تعتبر شركة المساهمة أحد أشكال شركات الأموال، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص قابلة للتداول، تتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصتهم، ولا تنقضي الشركة بوفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه لأنه لا مكان للاعتبار الشخصي في هذا النوع من الشركات ولا يكتسب الشريك المساهم صفة التاجر وينتج عن ذلك أن إفلاس الشركة لا يترتب على إفلاس الشركاء، ولشركات المساهمة المجال الواسع في اختيار أي نشاط، وقد أخذت شركات التأمين هذا الشكل وأصبح هناك شركات مساهمة في مجال التأمينات.

تدار شركات التأمين المساهمة بنفس الأسلوب المتبع في شركات المساهمة التجارية والصناعية عن طريق مجلس إدارة منتخب من حملة الأسهم (عادة من كبار المساهمين)، ويعتبر المجلس مسؤولا أمام الجمعية العمومية للمساهمين التي تنعقد مرة أو أكثر كل عام طبقا لنظام الشركة، ويقوم المجلس بدوره بالاستعانة بالكفاءات الفنية والإدارية في مجال التأمين والمجالات الأخرى مثل (المحاسبين –القانونيين).

تحتل شركات التأمين المساهمة مركز الصدارة في سوق التأمين في العالم نظرا لما تتميز به من خصائص لا توجد في الأشكال الأخرى للمؤمنين، ومنها مقدرتها على تجميع رؤوس أموال ضخمة مما يساعدها على الاستمرارية والتوسع والمنافسة، وتشترط قوانين التأمين في جميع دول العالم توافر بعض الشروط الإضافية بجانب الشروط العامة لتكوين الشركات المساهمة عموما، ومن أمثلة هذه الشروط ضمان حد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين وضمان حد أدنى لرأس المال، وضرورة عدم الخلط بين أنواع أموال التأمين المختلفة، وتعد هذه الشروط أو القيود ذات أهمية كبيرة لضمان حقوق المؤمن لهم؛ حيث أن التأمين خدمة غير ملموسة ومستقبلية وتتطلب ضمانا وثقة مالية مرتفعة.

تهدف شركات التأمين المساهمة إلى تحقيق الربح، لذلك قد تكون تكلفة التأمين هنا مرتفعة نسبيا عن حالة التأمين التعاوني أو الصناديق الخاصة، ولكن من ناحية أخرى نجد أن تكلفة التأمين التي تحددها الشركات المساهمة محددة وغير قابلة للتغيير، بمعنى أن مسؤولية المؤمن له محددة بقسط تأمين ثابت وغير قابل للتعديل على عكس الحال في بعض هيئات التأمين الأخرى (مثل هيئات التأمين التبادلي).

نظرا لانفصال شخصية المؤمن عن المؤمن لهم والذين يتميزون بالكثرة العددية، فإن مجال الغش والتضليل في هذا الشكل أكبر منه في الأشكال الأخرى للمؤمن، وإن كان يحد من ذلك وجود هيئات حكومية للإشراف والرقابة على التأمين.

تعد الشركات المساهمة أنسب شكل لمزاولة نشاط التأمين فهي لا ترتبط بالأشخاص المؤسسين (حيث تختلف شخصية حملة الأسهم عن شخصية حملة الوثائق، وهناك انفصال بين الملكية والإدارة)، الأمر الذي يجعل شركات التأمين المساهمة تتمتع بالاستمرار والقدرة على تكوين رؤوس الأموال الضخمة، ولذلك فهي هيئات ذات ثقة مالية عالية تقدم خدمات مستمرة وطويلة الأجل لا ترتبط بأصحابها أو مؤسسيها وتستحوذ على أكبر قدر من أعمال التأمين في أسواق العالم.

ثانيا: هيئات التأمين بالاكتتاب -اللويدز

تعد هيئات التأمين بالاكتتاب (اللويدز) من أشهر هيئات التأمين التجاري التي تهدف إلى الربح، تتكون من مجموعة من الأفراد ينتمون إلى هيئة أو جماعة تشرف على اختيارهم وتراقب أعمالهم، ولا تقوم الهيئة أو الجماعة بأي نشاط تأميني بل يقوم بالنشاط الأفراد (عن طريق سمسار) على مسؤوليتهم الخاصة، ومن أشهر وأعرق هذه الهيئات (جماعة اللويدز في أمريكا وأوروبا وآسيا)، وهي هيئات مستقلة تماما وليس لها أي علاقة بجماعة اللويدز الأصلية الانجليزية، ولكنها جميعا تزاول نشاط التأمين بنفس الأسلوب.

يرجع تاريخ جماعة اللويدز الانجليزية إلى "إدوارد لويدز" صاحب أشهر مقهى بشارع "تاور" القريب من ميناء لندن وقد أنشئ هذا المقهى عام 1688 وكان ملتقى التجار والأفراد المهتمين بشؤون التجارة الدولية والنقل البحري، وكان "لويدز" يهتم برواد المقهى ويجمع أخبارهم ويسهّل لهم الاتصال ببعضهم البعض في شكل وساطة معرفية تتعلق بشؤون التجارة الخارجية والنقل البحري والمخاطر المحيطة بهذه العمليات وسبل تفاديها أو تغطيتها، وفي عام 1691 انتقل مقر المقهى إلى شارع "لومبارد"، وأصدر "لويدز" جريدة يومية سماها " Li-oyds news " وبعد وفاته سنة 1713 أصدر القائمون على إدارة المقهى جريدة لا تزال تصدر حتى اليوم اسمها "Lioydslist" والتي حلت محل الجريدة السابقة.

تهدف الجماعة إلى تسهيل القيام بعمليات التأمين بالاكتتاب (حماية المصالح التجارية والبحرية لأعضائها)، تجميع المعلومات البحرية، ولا تقوم الهيئة بأعمال التأمين بنفسها، ولكن يقوم بذلك أعضاء اللويدز بصفتهم الفردية وليست هناك مسؤولية تضامنية بين الأعضاء وتنحصر مهام اللويدز في القيام بالأعمال التالية:

- ☜ الإشراف على اختيار الأعضاء، والتأكد من أن العضو له مركز مالي قوي ويتمتع بسمعة طيبة؛
- ☜ مراقبة المقدرة الفنية والمالية للأعضاء ومراجعة حساباتهم دوريا؛

☜ إصدار المطبوعات والنشرات الدورية والبيانات والإحصاءات التي تفيد التجارة البحرية عموما والتأمين خصوصا؛

☜ تقديم المشورات الفنية والقانونية والمالية للأعضاء؛

☜ مراقبة ومعاينة الخسائر والاهتمام بإجراءات الوقاية والمنع.

شروط الانضمام لجماعة اللويدز

3

1) أن يكون العضو حسن السمعة؛

2) أن يكون من أصحاب الثروة الكبيرة؛ حيث أن المركز المالي للعضو هو الضمان الوحيد لعمليات اكتتابه؛

3) أن يقوم العضو بدفع ضمان لصندوق الجماعة يتناسب مع مبالغ التأمين التي يصدر بها وثائق التأمين ويتعهد بعدم تجاوز هذا الضمان لحد أدنى معين؛

4) يقوم العضو بإنشاء صندوق خاص لعمليات التأمين التي تتم بمعرفته وتكون حصيلة هذا الصندوق لمواجهة التزامه قبل المؤمن لهم؛

5) يقوم مراجع حسابات: بمراجعة حسابات العضو سنويا ويقدم تقريره للجماعة، وذلك لمعرفة قدرة العضو على الوفاء بالتزاماته تجاه المؤمن لهم.

كيفية التأمين في اللويدز

يكون الأعضاء فيما بينهم جماعات صغيرة تسمى نقابات لكل نقابة وكيل يمثل الأعضاء في عملية الاكتتاب في الخطر، هذا الوكيل هو الذي يتعامل مع السماسرة عند قبول أو رفض عملية تأمينية معينة، والتأمين عموما لا يتم من خلال الهيئة نفسها أو كل عضو على حدة، ولكن يتم التأمين عن طريق سمسار (يتقاضى عمولة عن ذلك) على النحو التالي:

أولا: يتم التعاقد على التأمين عن طريق سمسار اللويدز الذي يمثل المؤمن له، حيث يعد السمسار بطاقة خطر مؤقتة تتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات عن المؤمن له والخطر المطلوب التأمين ضده وكل ما يتعلق بالعملية التأمينية؛

ثانيا: بعد ذلك يقوم السمسار بتمرير هذه البطاقة على أعضاء أو وكلاء الاكتتاب حيث يقوم كل عضو بتغطية نسبه معينة من الخطر وفقا لرغبته وحسب إمكانياته المالية، ويستمر السمسار في عملية التمرير هذه إلى أن

يتم الاكتتاب في مبلغ التأمين بالكامل، وعند إتمام التغطية يقوم السمسار بحساب القسط الواجب على المؤمن له سداده بالإضافة إلى عمولة السمسار.

من مزايا التأمين لدى اللويدز أنه يكون عادة بتكلفة أقل من غيرها من الهيئات، كما تقدم الجماعة على العمليات التأمينية التي تحجم عنها شركات المساهمة، ومن عيوب اللويدز عدم الاتصال المباشر بين المؤمن والمؤمن له الشيء الذي ينجر عنه عدم معرفة القدرة المالية للعضو بالضبط ما قد يفضي إلى قيام المؤمن له بمقاضاة عدد كبير من الأعضاء المشتركين في تغطية الخطر نظرا لأن المسؤولية غير تضامنية عند نشوب أي خلاف على التعويض.

ثالثا: هيئات التأمين التبادلي

تتمثل فكرة التأمين التبادلي في أن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفة معينة مثل المهنة ومعرضين لأخطار متشابهة يتفقون فيما بينهم على أن يعوضوا من يتعرض منهم لحدوث أحد هذه الأخطار، حيث يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسائر الناتجة عن هذا الخطر، ولا يهدف هذا الشكل من أشكال المؤمن إلى تحقيق أرباح ولكن يهدف إلى تقديم الخدمة التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة.

للهيئة الحق في مزاولة أي نوع من أنواع التأمين، ورغم ذلك فإن تأمين الحياة يعد أفضل مجالات العمل بالنسبة لهيئات التأمين التبادلي، لأنه طويل الأجل بطريقة تسمح بتكوين الاحتياطات وتكوين الخبرة الكافية للتعامل مع الأخطار التي يغطيها هذا التأمين.

بمقتضى التأمين التبادلي يتم تحصيل اشتراك مبدئي من كل عضو مقدما، وتقوم الهيئة بعد ذلك بتحديد نصيب العضو في التعويض بشكل نهائي في نهاية كل عام بعد معرفة نتائج أعمال الهيئة، وتجري على هذا الأساس تسوية حساب كل عضو، فإذا زاد الاشتراك المبدئي عن حصة العضو في التعويض فيرد له الفرق أو يكوّن به احتياطي لمواجهة عدم كفاية الاشتراكات في السنوات التي تزيد فيها التعويضات عن الاشتراكات المحصلة، وإذا كان الاشتراك المبدئي أقل من حصة العضو في التعويض فإنه يلتزم بسداد الفرق خاصة في حالة عدم وجود احتياطات.

يمكن للعضو الانسحاب في أي وقت، بشرط ألا يخل هذا الانسحاب بالتزامه خلال فترة عضويته بالنظام، أي يجب أن يسدد جميع التزاماته السابقة قبل انسحابه، وتدار هذه الهيئات بواسطة أعضائها؛ حيث يقوم الأعضاء بانتخاب مجلس الإدارة من بينهم، ويستعين مجلس الإدارة بالكفاءات الفنية اللازمة في مجال الشؤون الإحصائية والاستثمار.

مميزات التأمين التبادلي

- ✓ لا تحتاج هذه الهيئات لرأس مال عند تأسيسها حيث أن تكاليفها قليلة نظرا لأن أعضاءها يجمعون بين صفتي المؤمن والمؤمن له مما يوفر المصاريف الإدارية التي يتحملها المؤمن التجاري؛
- ✓ لا تهدف الهيئة إلى تحقيق أرباح من وراء مزاولة التأمين، إنما الهدف الأساس هو تعاون الأعضاء في تحمل الخسارة التي تصيب أي عضو منهم وتقديم الخدمات التأمينية بتكلفة قليلة (كما سبق وذكرنا)، ولهذا تلقى هذه الهيئات قبولا كبيرا في معظم دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، فالهيئات التبادلية في السوق الأمريكي تفوقت كثيرا في تأمينات الحياة وتنافس كبرى شركات التأمين التجارية في هذا المجال؛
- ✓ نظرا لتضافر الروابط بين الأعضاء، فإنهم يعرفون بعضهم البعض معرفة جيدة مما يؤدي إلى تقليل فرص الغش والخداع بينهم.

أوجه الاختلاف بين هيئات التأمين التبادلي والشركات المساهمة

- ♦ في هيئات التأمين التبادلي يجمع العضو بين صفتي المؤمن والمؤمن له (لذلك يسمى بالتأمين التبادلي) بينما في الشركات المساهمة فإن صفة المساهم (المؤمن) تختلف عن صورة المؤمن له؛
- ♦ لا تهدف الهيئات التبادلية إلى تحقيق الربح، بينما تهدف الشركات المساهمة أساسا إلى تحقيق الأرباح؛
- ♦ مسؤولية العضو في هيئات التأمين التبادلي غير محددة؛ حيث أن الاشتراك قابل للزيادة والنقصان، في حين نجد أن مسؤولية المؤمن له محددة بقسط ثابت غير قابل للتغير في حالة الشركات المساهمة.

رابعا: الجمعيات التعاونية للتأمين

لا يوجد اختلاف كبير بين الجمعيات التعاونية للتأمين وأي نوع آخر من الجمعيات التعاونية (استهلاكية-بناء مساكن-زراعية...). فهي جميعها تخضع لنظام قانوني واحد، تنشأ جمعيات التأمين التعاوني لمزاولة جميع أنواع التأمين، كما قد تقوم بمزاولة أنشطة أخرى بجانب التأمين، ويظهر نشاط هذه الجمعيات في الريف بالتأمين على المحاصيل الزراعية وضد نفوق الماشية في الخارج.

تتكون الجمعية التعاونية من أفراد يساهم كل منهم بحصة وسهم، ولا يشترط في عضو الجمعية أن يكون من حملة الوثائق كما في حالة هيئات التأمين التبادلي، ومع ذلك يمكن للعضو أن يطلب الحماية التأمينية ضد بعض الأخطار مقابل سداد القسط أو التكلفة المناسبة، وبمعنى آخر فالجمعيات التعاونية للتأمين تختلف عن هيئات التأمين التبادلي في أنها تقبل التأمين على الأعضاء وغير الأعضاء.

تهدف هذه الجمعيات أساسا إلى تحقيق التعاون بين الأعضاء المساهمين، ورغم أنها لا تهدف أساسا إلى تحقيق أرباح (وتتشابه في ذلك مع الجمعيات التبادلية)، إلا أن أعضاء الجمعية يحصلون على عائد على الأسهم

أو الحصص كما توزع أرباح على حملة الوثائق حسب حجم تعامل كل منهم مع الجمعية، وتنتشر الجمعيات التعاونية للتأمين في معظم دول العالم وتنافس كبرى شركات التأمين المساهمة، كما أنها تزاول جميع فروع التأمين.

بالإسقاط على ما سبق نستنتج من خصائص الجمعيات التعاونية للتأمين أنها شكل متوسط بين هيئات التأمين التبادلي وشركات التأمين المساهمة، وإن كانت أقرب إلى شكل الشركات المساهمة.

خامسا: صناديق التأمين الخاصة

"يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام في هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد وأية صلة اجتماعية أخرى يتكون بغير رأسمال ويمول باشتراكات أو خلافه بغرض أن يؤدي أو يرتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقا تأمينية في شكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة".

أصبحت الصناديق في الوقت الحاضر منافسا لوثائق التأمين الجماعية، لذلك لجأت شركات التأمين إلى محاولة تسويق وثائق التأمين الجماعية لهذه الصناديق، ويرجع ازدهار ونجاح هذا الشكل من أشكال التأمين إلى المزايا الكبيرة التي تمنحها هذه الصناديق بتكلفة منخفضة، فعند الوفاة أو بلوغ سن التقاعد تمنح الصناديق مزايا مجزية تتمثل في المعاشات الدورية أو مكافأة ترك الخدمة التي تصل إلى مرتب 60 شهرا أو أكثر في بعض الصناديق، هذا بالإضافة إلى المزايا الأخرى التي تمنحها الصناديق عند زواج العضو أو زواج أحد أبنائه أو المساهمة في نفقات تعليم الأبناء أو تنظيم رحلات الحج والعمرة وأحيانا بيع الأجهزة المعمرة بالتقسيط وبأسعار منخفضة تيسيرا على الأعضاء، وعموما تتحدد المزايا حسب قدرة الصندوق المالية ومستوى الأجور في الهيئة التي تنشئ الصندوق (حيث تزيد الاشتراكات كلما ارتفع مستوى الأجر) وهذه المزايا تختلف من صندوق لآخر حسب ما يظهره النظام الأساسي لكل صندوق.

لا تهدف الصناديق إلى الربح، وتمول عن طريق اشتراكات العاملين وصاحب العمل أو الدولة وعائد استثمار أموال الصندوق، كما تقبل الصناديق عادة الهبات والإعانات من الجهات الأخرى.

سادسا: الحكومة كمؤمن

تتدخل الحكومات في أسواق التأمين إذا كانت هناك ضرورة اجتماعية أو اقتصادية لحماية الأفراد أو الثروة الوطنية للمجتمع، وعندما تعجز أو تمتنع شركات التأمين التجارية عن مزاولة أنواع معينة من التأمين أو تغطية أخطار خاصة تقوم الحكومات في دول العالم المختلفة بقبولها ومزاولتها، وتتعدد هذه الخدمات التأمينية للأفراد التي قد تكون أثناء الخدمة وبعد التقاعد و ذلك لضمان مستوى معيشي مناسب لهم ولذويهم سواء في حياتهم أو عند وفاتهم، وفي السوق الجزائري تعتبر التأمينات الاجتماعية كلها مشروعات حكومية تديرها الدولة

عن طريق هيئات عامة أنشئت خصيصا لهذا الغرض وهي هيئات: التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي ومن أمثلتها نجد لغرض تغطية بعض الأخطار الأساسية (العامة) التي تحقق خسائر مالية كبيرة مثل الزلازل و البراكين.

وهنا لا تخصص الدولة رأسمال محدد لمقابلة الخسائر إذا زادت التعويضات عن الأقساط المحصلة واستثماراتها، حيث تعتمد الدولة أساسا على موارد ميزانيتها العامة.

ومن ناحية الإدارة فإن الدولة قد تقوم بنفسها بالدور التأميني أو تكلف إحدى هيئاتها العامة بمزاولة التأمين الحكومي كما في حالة هيئة التأمينات الاجتماعية، أو قد تقوم الدولة بإسناد العمل التأميني لإحدى الشركات التجارية للقيام بهذا العمل نيابة عنها ولحسا بها كما في حالة التأمين الإجباري للسيارات.

مما سبق يمكن القول أن هدف هيئات التأمين الحكومية من التدخل في سوق التأمين هو خدمة أفراد المجتمع وحمايتهم وتقديم التأمين لهم بأقل تكلفة ممكنة دون الأخذ في الاعتبار عامل الربح.